



مستشفيات جامعة الزقازيق
إدارة المشتريات والمخازن

طابع الشهيد

ثمن الكراسة / ٢٩٩ جنيها
التأمين الابتدائي / ٢٠٠٠٠ جنيها

كراسة الشروط والمواصفات الخاصة بالممارسه العامه لنقل ناتج
مخلفات ونفايات الفرغ + ترميد المحرقة + النفايات الفندقية
(عقد سنوى)

جلسة ٢ / ٢٠٢٢ / ٢

كراسة رقم ١٥٥٥ / ١٥٥٥

لبيع

اسم العميل ولقبه :

العنوان :

رقم البطاقة الضريبية :

رقم الملف الضريبي :

المأمورية التابع لها :

الموظف المختص

رئيس القسم



(Handwritten signature)

(Handwritten signature)



الاشتراطات الواجب توافرها للشركات المتخصصة
لنقل النفايات الفندقية والفرم والتعقيم والترميد

- ١- أن تكون الشركة مرخصة لهذا الشأن .
- ٢- أن يكون لديها سيارة مغلقة الأبواب وليس سيارة نقل مكشوفة .
- ٣- أن تكون حاصلة على تعاقد من إحدى المقالب العمومية للنفايات الفندقية .
- ٤- أن تكون حاصلة على تعاقد من إحدى المدافن المعتمدة بالدولة لنواتج أجهزة الفرمة والتعقيم والترميد الناتج من المحرقة الطبية .
- ٥- أن تكون الشركة حاصلة على موافقة بيئية من وزارة الدولة لشئون البيئة .
- ٦- أن يتم المعاينة من قبل الشركات للمستشفيات الجامعية معاينه نافية للجهالة وذلك لنجاح الاستثمار في تلك المنظومة حيث الخلل بها يعرض إدارة المستشفيات للظهور بمظهر غير لائق .
- ٧- أن يكون للشركة عنوان ثابت نتمكن من المراسلات عليه وكذلك رقم للاتصال .
- ٨- أن تكون الشركة مسئولة عن العاملين لديها إثناء التحميل و عما يصدر منهم من تصرفات مسئوليها كاملة دون أدنى مسئوليها مدنيه أو جنائيه على إدارة المستشفيات .
- ٩- تلتزم الشركة بتوفير أعماله اللازمة وتوفير مهمات الوقاية الشخصية للعاملين .
- ١٠- تلتزم الشركة بدفع ونقل النفايات الفندقية مرتين يوميا من كل قطاع على حدى في المواعيد التي يتم الاتفاق عليها ورفع ناتج أجهزة الفرمة والتعقيم من قطاع الحوادث يوميا ورفع الترميد من محرقة قطاع السلام يوميا .
- ١١- أن يكون للشركة سابقه أعمال في هذا المجال .
- ١٢- تقدم الشركة شهريا إيصالات ميزان بسكول حتى تتمكن من استلام مستحقاتها المالية على ان يكون نظام المحاسبة بسعر الكيلو جرام .
- ١٣- مدة هذا العقد سنة تبدأ من تاريخ بداية التنفيذ الفعلي للعقد ويجدد تلقائيا بموافقة الطرفين ما لم يبدي احد عدم رغبته في التجديد قبل شهرين

خطاب تقديم العطاء

سيد الأستاذ الدكتور / مدير عام المستشفى
شرف أنا الموقع أدناه /

بفتح عرض أسعار للأصناف المبينه بقوائم عملية
والآتمن المدونه فيه بمعرفتي وأقر بأنني قد اطلعت على جميع البنود الوارده بهذه الكراسه والتزم بها على
سبب المواصفات والشروط الموضحة في هذا العطاء .
كما أقر بأن الشركه مقدمة العطاء مستوفاه لجميع الشروط القانونيه الخاصه بأهليه التعاقد ولم يصدر ضد
شركه أى احكام تمس الشرف والنزاهه وغير خاضعه لاحكام الحراسه .
برجاء إستيفاء هذه البيانات وتقديمها مع العرض بشكل مستقل وتختم بخاتم الشركه .

اسم الشركه

العنوان

التليفون

المحمول

الفاكس

رقم الملف الضريبي

رقم السجل التجاري

رقم التسجيل بالقيمة المضافة

المسئول بالتوقيع على العقود والتعامل

باسم الشركه

على أن يكون البيانات السابقه بالتفصيل حتى يمكن للمستشفى مخاطبة مقدم العطاء بسهولة.
يتعين على مقدم العطاء إخطار المستشفى بأى تغيير قد يطرأ على البيانات اثناء مدة سريان العطاء
على مقدم العطاء أن يدرس جميع التعليمات والبنود الوارده فى كراسه الشروط والمواصفات دراسة فنيه دقيقه
نافيه للجهاله وتقدم جميع المستندات المطلوبه .
يجب ختم كراسه الشروط بخاتم الشركه واعادتها فى المظروف الفنى مره أخرى وهذا يعتبر موافقه من الشركه
على جميع الشروط الوارده بالكراسه .

لا يجوز أن يشترط مقدم العطاء بقبول العطاء بتغيير أحد هذه الشروط ولا يعتد به إن تضمنه عطاءه
أى عطاء لا يلتزم بذلك من جميع النواحي سيكون على مسئولية مقدم العطاء وسيودى إلى رفض العطاء
مباشرة دون الرجوع إليه .

توقيع مدير الشركه

خاتم الشركه

أولاً : الشروط العامة

مع عدم الإخلال بأحكام قانون المناقصات والمزايدات (رقم ١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولانحته التنفيذية وما شملهم من تعجيلات يجب على مقدمى العطاءات الالتزام بالأحكام الآتية بكل دقة حتى لا يترتب على مخالفتها رفض عطاءاتهم

❖ البنود الأولى :-

تقدم العطاءات موقعه من أصحابها إلى إدارة المشتريات بمقر إدارة المستشفيات بجامعة الزقازيق فى موعد غايته الساعة الثانية عشر من ظهر يوم الموافق / / حيث يتم فتح المظاريف الفنية فى هذه الممارسة / المناقصة ولن يلتفت إلى أى عطاءات ترد بعد هذا الميعاد.

❖ البنود الثانية :-

تقدم العطاءات فى مظهرين أحدهما للعرض فنى (أصل وصورتين وإحضار فلاشه منسوخ عليها العرض الفنى والكتالوج الخاص بالأصناف التى تقدمت بها الشركة) والآخر للعرض المالى ويكتب عليهما بخط واضح اسم المستشفيات واسم المناقصة / الممارسة وتاريخها وعنوان المظروف (فنى - مالى) واسم مقدم العطاء ويجب احكام غلق كل من المظروفين وختمهما بخاتم الشركة مقدمة العطاء ولا يقبل من صاحب الشأن الإدعاء بحدوث أى خطأ فى عطاءه.

❖ البنود الثالثة :-

يجب أن يكون العطاء الفنى مصحوباً بتأمين ابتدائى قدره (فقط مدفوع نقداً بخزينة المستشفيات و خطاب ضمان بنكي غير مشروط وسارى المفعول لمدة اربعة اشهر على الاقل من تاريخ فتح المظاريف الفنيه

❖ البنود الرابعة :-

يجب أن يكون العطاء سارى المفعول لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ فتح المظاريف الفنيه وتجدد حسب طلب المستشفيات كما يحق للمستشفيات إخطار مقدم العطاء برسو عطاؤه أو جزء منه فى آخر يوم لمدة سريان العطاء

❖ البنود الخماس :-

يقدم بالمظروف الفني كافة المواصفات الفنية وكذلك صور من المستندات الآتية :

تفويض لحضور جلسة فتح المظاريف بطاقة الضريبية و آخر اقرار ضريبي	ما يفيد بالتسجيل على بوابة التعاقدات العامة شهادة التسجيل بالقيمة المضافة موضحاً بها الاموريه التابع له مقدم العطاء
شهادة القيد في السجل التجارى والصناعي	سابقة أعمال عن توريد نفس الأصناف المطلوبة بالجهات والمستشفيات الحكومية والجامعية معتمده من تلك الجهات تسجيل المنتج بوزارة الصحة
بيان الشكل القانوني لمقدم العطاء (عقد تاسيس الشركه) استمارة القيد بسجل المستوردين (استماره ١٤ س وكلاء تجار يون) سارية المفعول بالنسبه للأصناف المستورده او ما يفيد أحقية الشركه بالإستيراد فى الأدوية والمستلزمات وما شبه ذلك معتمده من وزارة الصحة عقد توزيع فى حالة الموزع للمستورد من الشركه الوكيله معتمد من الجهات المختصة	يجب على مقدم العطاء كتابة اسم البند باللغه العربيه أو باللغه الانجليزيه مع الترجمة العربيه ولن يلتفت إلى البنود غير المنترجمه
يجب على مقدم العطاء تقديم خطاب من البنك يفيد برقم الحساب البنكي للشركه وفرع البنك التي تتعامل به	التزام مقدمى العروض بالتسجيل على بوابة المشتريات الحكومية
يلتزم مقدم العطاء بتقديم الشهادة الدالة على استيفاء نسبة المكون الصناعى المصرى الصادره من اتحاد الصناعات المصريه والمعتمده من الهيئة العامة للتنمية الصناعيه عند تقديم عطائه	

❖ البنود السادس :-

على مقدم العطاء مراعاة ما يلى فى إعداد ه لقائمة الأسعار التى يتم وضعها فى المظروف المالى موضح به
الأسعار المتقدمة بها الشركه لكل صنف من الأصناف .

- ١- أوراق العطاء المالى مرقمه من نسختين (اصل وصورة) وموضحا بها الاسعار المتقدمه بها الشركه لكل
صنف من الأصناف والسعر الجبرى لكل صنف ومعتمد من الشركه (صورة طبق الاصل) ومعتمد من
جهة الإختصاص بوزارة الصحة + خصم الصيدلى + خصم المستشفيات
- ٢- ويحق للجنة البت رفض المستحضر إذا لم تتقدم الشركه بالسعر الجبرى + خصم الصيدلى + خصم
المستشفيات

٣- تكتب أسعار العطاء بالحبر الجاف أو الطباعة رقماً وحرفاً باللغه العربيه ويكون سعر الوحده فى كل صنف
بحسب ما هو مدون بجدول الفئات ويجب أن تكون قائمة الاسعار مؤرخه وموقعه من مقدم العطاء ومختومه بخاتمه

٤- تكون الأسعار بالجنيه المصري وشامله القيمة المضافة وجميع أعمال التوريد .

٥- لا يجوز الكشط أو المحو فى جدول الفئات وكل تصحيح فى الأسعار أو غيرها يجب إعادة كتابتها رقماً
وحرفاً والتوقيع عليها من مقدم العطاء .

٧- لا يلتفت إلى أى عطاء مبنى على خفض نسبة مئوية من أقل عطاء يقدم فى المنافسة .
٨- يراعى عند التقييم المالى لتحديد السعر النهائى اللوائح والقوانين المنطه فى هذا الشأن وأى مميزات تتقدم به الشركات فى العطاء من بضاعة مجانية فى عبوتها الأصلية (بنفس الحجم والتركيز) وتكون من ذات الصنف بالند وتحتسب من أصل الكمية المطلوبه .

٨- لا يلتفت إلى أى إدعاء من صاحب العطاء بحدوث خطأ فى عطائه إذا قدم بعد فتح المظاريف الفنيه .
٩- لا يجوز نزع أى ورقه من هذه الكراسه ويتعين عليه تقديمها سئيه كما لا يجوز إضافة أو حشر أو إخفاء أى ملاحظات أو شروط أو تعديل فى المواصفات الفنيه وغيرها وبكفى فقط بوضع شروط خاصه يوضحها فى خطاب خاص يرفق مع العطاء مع مراعاة الدقه فى وضع أى شرط أو تحفظ قد يؤثر على استبعاد العطاء أو زياده القيمة المالىه للعطاء .

١٠- يقبل التعديل فى الأسعار من مقدم العطاء الأقل سعراً وبعد العرض على السلطه المختصة لتقرير ما إذا كان هذا التعديل لصالح المستشفيات من عدمه .

❖ البنود السابع :-

- إذا سحب مقدم العطاء عطائه قبل الميعاد المحدد لفتح المظاريف المالىه يصبح التامين المؤقت المسد منه حقا للمستشفيات دون الحاجه إلى إنذار أو الإلتجاء إلى القضاء أو اتخاذ أية إجراءات أو إقامة الدليل على حصول ضررها وعند إنقضاء مدة سريان العطاء يحق للمتعهد رد التامين المؤقت وفى هذه الحاله يصبح عطاؤه معنى فإذا لم يطلب ذلك يكون عطاؤه نافذ المفعول ويجوز للمستشفيات أن تطلب من مقدسى العطاءات قبول من سريان عطاءاتهم لحين الإنتهاء من البت و الترسية .

❖ البنود الثامن :-

- للمستشفيات الحق فى مراجعة الأسعار المقدمه سواء من حيث مفرداتها و مجموعها وإجراء التصحيحات اللازمه إذا اقتضى الأمر ذلك وفى حالة حدوث اختلاف بين سعر الوحده واجمالى سعر الوحدات يعول على سعر الوحده ويؤخذ بالسعر المبين بالتفقيط فى حالة وجود اختلاف بينه وبين السعر المبين بالأرقام .

❖ البنود التاسع :-

- يجوز لمقدم العطاء أو مندوبه أن يحضر جلسة فتح المظاريف الفنيه والمالىه فى الموعد المحدد لذلك لسماع قراءه محتوياتها على أن يتم تحديد مندوب الشركه الذى سيحضر جلسة فتح المظاريف بموجب تفويض رسمى من الشركه

❖ البنود العاشر :-

- إذا أخل مقدم العطاء بأحد شروط العقد يحق للجهة تنفيذها على حسابه دون اللجوء للقضاء أو اتخاذ أية إجراءات

البنك الحادى عشر :-

- التوريد لمخازن المستشفيات وطبقاً لقانون ٢٠١٨/١٨٢ م

- للمستشفيات الحق في تعديل العقد بالزيادة أو النقصان بذات التمرور والأسعار دون أن يكون للمتعاقد الحق في المطالبة بأي تعويض عن ذلك طبقاً لقانون ٢٠١٨/١٨٢ م

- للمستشفيات الحق في تخفيضها أو إلغائها حسب الإعتمادات الماليه المتوفرة دون أن يكون لصاحب العطاء المطالبة بأي تعويض وفي حدود أحكام القانون ٢٠١٨/١٨٢ م .

- بمجرد شراء كراسة الشروط والتقديم فى المناقصه يعتبر ذلك موافقة ضمنيّه على ذلك .

البنك الثانى عشر :-

- على صاحب العطاء المقبول أن يسدد خلال فتره لا تتجاوز عشرة أيام من تاريخ اليوم التالى لإخطاره بكتاب موسى عليه بعلم الوصول بقبول عطاءه التامين النهائى ما يساوى ٥% من قيمة الأصناف الراسية .

البنك الثالث عشر :-

- إذا لم يقم صاحب العطاء المقبول بأداء التامين النهائى الواجب سداه فى المده المحدده يكون للمستشفيات بموجب إخطار بكتاب موسى عليه بعلم الوصول ودون الحاجه لإتخاذ أى اجراء أخر الغاء العقد وتنفيذه بواسطة أحد مقدسي العطاءات التالى لعطائه بحسب ترتيب أولوياتها ويصبح التامين الموقت فى جميع الحالات من حق المستشفيات طبق للمادة ٤١ من القانون ٢٠١٨/١٨٢ م .

- كما يكون لها أن تخصم قيمة كل خساره تلحق بها من اية مبالغ مستحقه وتستحق لديها لصاحب العطاء المذكور وفى حالة عدم كفايتها تلجأ إلى خصمها من مستحقاته لدى أى جبهه إداريه أخرى أياً كان سبب الإستحقاق وذلك كله مع عدم الإخلال بحقها فى الرجوع عليه قضائياً بما لم تتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإدارى ويجوز بموافقة السلطه المختصه إعطاءه مهله أخرى .

البنك الرابع عشر :-

- لا يجوز لمقدم العطاء ان يشترط لقبول عطائه كله كوحده واحده إلا إذا نصت شروط المستشفيات على ذلك صراحة بل يحق للمستشفيات إذا تساوت الأثمان بين عطائين أو أكثر تجزئة المقادير المعلن عنها بين مقدميها إذا كان فى صالح العمل.....إلى آخره

- ولا يجوز التنازل عن العقد أو أمر التوريد إلى أى شخص كلها أو بعضها - ويجوز التنازل لأحد البنوك عن المبالغ المستحقه كلها أو بعضها ويكتفى فى هذه الحاله بالتصديق من البنك وموافقة المستشفيات مع الإقرار اللازم بعدم الإخلال بشروط المناقصه / الممارسه أو شروط المتعاقد وبشرط ألا يخل ذلك بحقوق المستشفيات لدى المتعاقد أو الغير .

البند الخامس عشر :-

إذا ثبت على مقدم العطاء أو شرع بنفسه أو عن طريق غيره في تقديم رشوه إلى أحد موظفي الإدارة بحريته فإدارة فتح العقد ومصادرة التأمين بالكامل واتخاذ إجراءات ضبطه والحصول على التعويضات المستحقة لعدم فتح العقد.

البند السادس عشر :-

إذا استعتت المستشفيات عن أي صنف نهائياً لا يجوز تقديم العطاء الحق في المطالبة بأي شيء كما للمستشفيات الحق في رفض استلام أي صنف غير صالح لشحزين كما يحق لها إيقاف أي كمية من أمر التوريد أو إلغاؤها .

كما يقوم مقدم العطاء باستبدال أي كميات غير مطابقة وفي حالة عدم قيام الشركة باستبدال الصنف توقع عليه جميع الغرامات .

تخصم أي زيادة في الأسعار إذا ثبت توريد الصنف بنفس العام المالي بذات الجهة أو جهة أخرى بسعر أقل من الرجوع إلى مقدم العطاء ولا يحق له المعارضة .

البند السابع عشر :-

يتم التوريد والتسليم بمخازن المستشفيات خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ أمر التوريد الصادر من إدارة المخزن (ويحتفظ بالتأمين النهائي حتى نهاية العقد والدفع بعد الفحص والاستلام .

بالنسبة للأصناف المستوردة يلزم إرفاق الإفراج الصحي الخاص بالتشغيلات المستوردة وكذلك يلزم تحيد مصنع الإنتاج الأصلي وبلد المنشأ لكل صنف وما يفيد باسم الشركة المستوردة بعقد من الجهات المختصة كما يشترط تسجيل المنتج بوزارة الصحة وتقديم المستندات الدالة على ذلك بما تم تقرر اللجنة عبر ذلك .

البند الثامن عشر :-

تلتزم الشركات بالتوقيع على عقود التوريد قبل صرف مستحقاتها و مستشفيات غير مسوؤة عن حير مرتب

المستحقات في حالة عدم التوقيع على العقد وتحكم بنود كراسة الشروط والمواصفات التعاقد لحين تحرير العقد كما يلتزم المورد بتقديم فاتورة بالصنف المورد باسم شركته (مقدمة العطاء) من أصل وثلاث صور على -

تخضع الشركة لنظام سداد المديونية الخاصة بالمستشفيات بما يتم توريدة للعلاج الاقتصادي .

البند التاسع عشر :-

يتم اعفاء المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر من نصف التأمين الابتدائي ومن نصف التأمين النهائي إذا كان سطح

الصناعي محل التعاقد مستوفياً لنسبة المكون الصناعي المصري وتزد القيمة المشر إليها عند تقديم تلك الشهادة

البند العشرين :-

يحظر على العاملين بالجهات التي تسرى على أحكام هذا القانون التصرف في أموال أو الواسطة بعطاءات أو غيرها من تلك الجهات

كما لا يجوز شراء أشياء منهم أو تكليفهم بالقيام به عن

يعتبر أحكام القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨م الخاص بتنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة والأجهزة التنفيذية مكمله لكل ما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه شروط وما شابه من تعديلات فيد لا يتعرض مع

أحكامه والقانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٥ بشأن تفضيل المنشآت الصغيرة المصرية في العقود الحكومية ولاحد التنفيذية وتعديلاته على كراسة الشروط والمواصفات والعقد المبرم .



سنة ٢٠١٨ / / ٢٠
جامعة القادسية
مديرية المشتريات والمخازن

المناقصة العامة لتوريد

يعتبر احكام القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ م الخاص بالمنقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية مكتمله لكل ما لم يرد
بشأنه نص خاص في هذه الشروط وما شملهم من تعديلات .

مدير المشتريات